

Distr.
GENERAL

S/1996/83
6 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير إضافي مقدم من الأمين العام عملاً بقراري مجلس الأمن ١٠٢٥ (١٩٩٥) و ١٠٢٦ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - منذ أن قدمت تقريرتي المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/987)، قرر مجلس الأمن إنشاء بعثات جديدة للأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك (القرار ١٠٣٥ (١٩٩٥))، وفي جمهورية كرواتيا، في إقليم سلافونيا الشرقية وبارنيا وسيرميوم الغربية (القرار ١٠٣٧ (١٩٩٦))، وفي شبه جزيرة بريفلانكا (القرار ١٠٣٨ (١٩٩٦)). والهدف من هذا التقرير تقديم معلومات مستكملة الى المجلس عن التطورات المهمة التي استجذبت منذ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في جميع أنحاء منطقة بعثة قوات الأمم المتحدة للسلام؛ وإطلاع على التقدم المحرز في ترتيبات الإنهاء التدريجي لقوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا المعروفة باسم عملية "أنكرو"، ومقر قوات الأمم المتحدة للسلام، وبيان الخطوط العامة لهيكل العمليات الجديدة للأمم المتحدة اعتباراً من ١ شباط/فبراير ١٩٩٦. وسيجري تقديم تقرير منفصل استجابة لقرار مجلس الأمن ١٠٢٧ (١٩٩٥) يتناول جميع نواحي قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

ثانياً - التطورات المتصلة بمقر قوات الأمم المتحدة للسلام وعملية "أنكرو" وقوة الأمم المتحدة للحماية

البوسنة والهرسك

٢ - أسفر توقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك وملحقاته (اتفاق السلام) (S/1995/999)، المرفق) في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عن تحسن ملحوظ في الحالة العسكرية في الميدان في البوسنة والهرسك. وحدث انخفاض ملموس، في كثير من المناطق، في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار وأبدت الأطراف استعدادها للامتثال لأحكام اتفاق السلام.

٣ - وعملاً (بالمادة السابعة) من المرفق ١ - ألف لاتفاق السلام، وقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، بدأت قوة الأمم المتحدة للحماية في سحب أجزائها التي لن تدمج في القوة المتعددة الجنسيات المكلفة بالتنفيذ من البوسنة والهرسك. ومن ناحية أخرى قدمت القوة تسهيلات لتحضير وصول القوة المكلفة بالتنفيذ. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ انتقلت السلطة من قوة الأمم المتحدة للحماية الى القوة المكلفة بالتنفيذ،

وتولى الأدميرال لايتون سميث قائد القوة المكلفة بالتنفيذ مسؤولية القيادة. وفي ذلك التاريخ كان عدد من أفراد القوة قد غادر مسرح العمليات بالفعل في إطار عملية إعادة تنظيم الهيكل. ومن جملة العدد المتبقي من أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية وقوة الرد السريع الذي قارب ٢١ ٠٠٠ فرد، تقرر إبقاء ١٨ ٥٠٠ فرد كجزء من القوة المكلفة بالتنفيذ. وفي آخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بدأت إعادة العدد المتبقي وهو ٢ ٥٠٠ فرد إلى بلدانهم.

كرواتيا

٤ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وقّعت حكومة كرواتيا وسلطات الصرب المحليين في القطاع الشرقي الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (الاتفاق الأساسي) (S/1995، المرفق). وفي أعقاب ذلك، ورغم وجود قدر من التوتر وعدم التيقن انخفض معدل انتهاكات وقف إطلاق النار بشكل مطرد وكاد أن ينعدم. ويعتقد قادة القوات الكرواتية في منطقة أوسيك والقوات الصربية المحلية اجتماعات أسبوعية برعاية عملية "أنكرو" لمناقشة سبل خفض حدة التوتر. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت بؤاد عمليات تسريح على جانبي المنطقة الفاصلة، كما زادت قدرة أفراد الأمم المتحدة على التحرك بحرية في المنطقة.

٥ - وفي القطاعات الشمالي والجنوبي والغربي السابقة واصلت عملية "أنكرو" حتى آخر يوم في ولايتها وهو ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ رصد حالة حقوق الإنسان للصرب الباقين فيها، والصرب المعتقلين نتيجة للعمليات العسكرية الكرواتية التي جرت في أيار/مايو ١٩٩٥، وتقديم تقارير عنها. وطرأ بعض التحسن في حالة الصرب الذين لم يغادروا كرواتيا نجم عن تدابير اتخذتها الحكومة الكرواتية شملت مضاعفة جهود السلطات المحلية من أجل معالجة الاحتياجات الإنسانية الملحة في القطاعات السابقة المذكورة. ومن البؤاد المشجعة أيضا التوصية التي قدمتها الحكومة إلى البرلمان لتمديد المهلة الزمنية الممنوحة للصرب الكروات من ملاك العقارات للعودة إلى كرواتيا لاسترداد ممتلكاتهم. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أسقطت تهمة التمرد العسكري عن ٤٥٠ من المعتقلين الصرب؛ وفي غضون ذلك تستمر لجنة الصليب الأحمر الدولية في رصد أحوال ٢٨٩ فردا من المعتقلين لأسباب تتصل بالنزاع. ويشير غموض التهم الموجهة إلى هؤلاء الصرب ونقص التمثيل القانوني المكفول لهم القلق. من ناحية أخرى، سمح لمجموعات صغيرة من الصرب بدخول كرواتيا. إلا أن حق العودة لا يطبق إلا في حدود ضيقة للغاية نظرا لعدم وجود تدابير بناءة لتسهيل عملية العودة.

٦ - ومنذ تقريره الذي قدمته في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/987) استمر سحب أفراد الأمم المتحدة العسكريين من كرواتيا وإعادتهم إلى بلدانهم. أما من بقي من هؤلاء في قطاعات الشمال والجنوب والغرب السابقة فيمثل مؤخرات محدودة الحجم لتأمين معدات الأمم المتحدة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، نقلت مسؤوليات القيادة والسيطرة المتصلة بالعمليات العسكرية "لأنكرو" في القطاع الشرقي من عملية "أنكرو" إلى مقر قوات الأمم المتحدة للسلام.

٧ - ومنذ انتهاء ولاية عملية "أنكرو" في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، سَحَب أفراد الشرطة المدنية التابعون للأمم المتحدة من القطاعات السابقة ويجري حالياً نشرهم، إما في البوسنة والهرسك أو في منطقة العمليات الجديدة في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. واكتمل في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ سحب آخر أفراد العمليات المدنية من القطاعات السابقة. ومن المتوقع أن تنتهي إعادة نشر جميع أفراد الأمم المتحدة ومعداتنا بنهاية شباط/فبراير ١٩٩٦ باستثناء بعض الأفراد العسكريين الذين قد تقتضي الحاجة إبقاءهم لتقديم الدعم السوقي للعملية الجديدة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، في سلافونيا الشرقية.

٨ - وفي أعقاب توقيع الاتفاق الأساسي بدأ العمل في وضع إطار مفاهيمي وبيان الأنشطة والمهام الواجبة التنفيذ وتنسيق الآليات وتحديد الاحتياجات من الموارد، وبدأت الاتصالات مع الأطراف لمباشرة الأعمال التحضيرية للإدارة الانتقالية بغية تعزيز فهم الاتفاق الأساسي والتحرك قدما باتجاه تدابير بناء الثقة. وعقد أيضا اجتماع مشترك بشأن القضايا الاقتصادية، كما قام السيد جاك بول كلاين، الذي عُيِّن منذ ذلك الحين رئيسا للإدارة الانتقالية، بزيارة المنطقة مرتين التقى فيهما بالرئيس فرانيو توجمان رئيس كرواتيا والرئيس ميلوسوفيتش رئيس صربيا، وبممثلي الصرب المحليين في سلافونيا الشرقية والمسؤولين الحكوميين الكروات في أوسيك.

بريفلاكا

٩ - منذ آخر تقرير قدمته في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واصل المراقبون العسكريون للأمم المتحدة رصد الحالة في بريفلاكا التي اتسمت على وجه الإجمال بالهدوء والاستقرار. غير أنه في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ شوهدت دبابات كرواتية ومعدات عسكرية أخرى في منطقة تقع الى الجنوب الشرقي من دوبروفنيك. غير أن أيا من هذه التحركات الكرواتية العسكرية لم يقع في المنطقة المجردة من السلاح. وبموجب القرار ١٠٣٨ (١٩٩٦) فإنني اعتزم إبقاء ٢٨ من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في منطقة بريفلاكا تحت قيادة وإشراف رئيس المراقبين العسكريين الذي سيقدم تقاريره الى مقر الأمم المتحدة في نيويورك مباشرة، وسيكون اسم هذه البعثة هو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا.

مقر قوات الأمم المتحدة للسلام

١٠ - واصل مقر قوات الأمم المتحدة للسلام تقديم الدعم لممثلي الخاص والبعثات التي تتكون منها قوات الأمم المتحدة للسلام. ويضطلع المقر أيضا بالمسؤولية الشاملة عن تنسيق الأنشطة السياسية والعسكرية والشؤون المدنية داخل منطقة البعثة وقيادتها وتوجيهها بما في ذلك تنسيق تقديم التقارير عن حقوق الإنسان. وتضطلع شعبة الإعلام التابعة للمكتب بأنشطة إعلامية تتضمن إنتاج مواد للتلفزيون والإذاعة ومواد مطبوعة لدعم البعثات.

١١ - ويتبع قوات الأمم المتحدة للسلام مكتب اتصال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) يتولى عمليات الاتصال السياسي والإعلام ودعم أنشطة تحرك قوات الأمم المتحدة للسلام في

أنحائها. وسيواصل المكتب الاضطلاع بمهام تتصل برصد الحالة في شبه جزيرة بريفلانكا، على النحو المطلوب في القرار ١٠٣٨ (١٩٩٦). ويتمتع مكتب الاتصال في بلغراد بمستوى عال للتعاون مع السلطات الاتحادية.

١٢ - وحسبما ذكر من قبل، انتقلت في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ القيادة والسيطرة على العمليات العسكرية في القطاع الشرقي السابق وفي الأجزاء الخلفية المتبقية في القطاعات الأخرى من عملية "أنكرو" إلى مقر قوات الأمم المتحدة للسلام. وباستثناء الأجزاء الخلفية الصغيرة اكتمل في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ سحب الوحدات العسكرية المؤلفة لعملية "أنكرو" من القطاعات الشمالي والجنوبي والغربي السابقة لسلافونيا. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر انتقلت مسؤولية العمليات في البوسنة والهرسك من قوة الأمم المتحدة للحماية إلى القوة المكلفة بالتنفيذ. ويتولى مقر قوات الأمم المتحدة للسلام تنسيق سحب الوحدات التي لم تنقل إلى القوة المكلفة بالتنفيذ من البوسنة والهرسك، على أساس أن يجري إعادة أغلب هذه الوحدات إلى بلدانها في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٦. وحدثت بعض التأخيرات في إعادة القوات إلى بلدانها بسبب عدم اتخاذ حلف شمال الأطلسي وفرادى البلدان المعنية القرارات المطلوبة لنقل هذه القوات إلى القوة المكلفة بالتنفيذ. ومن العوامل التي تتسبب أيضا في تأخير كبير في الانسحاب من البوسنة والهرسك، ضرورة اتخاذ قرارات متأنية بشأن الاعتبارات المالية، والمفاوضات المتعلقة بالمساهمات المحتملة في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية والقوة المكلفة بالتنفيذ. ويحتاج إتمام نقل مسؤوليات القيادة إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية تعيين قائد للقوة وإنشاء مقر للقيادة قادر على تحمل أعباء القيادة التشغيلية للقوات التابعة للإدارة الانتقالية. وإلى أن يحدث ذلك سيستمر ممارسة مسؤوليات القيادة والسيطرة على القوات العسكرية التابعة للإدارة الانتقالية من زغرب.

١٣ - ولتوفير التوجيه المتعلق بالسياسة العامة لعملية نقل المسؤوليات في البوسنة والهرسك من قوة الأمم المتحدة للحماية إلى القوة المكلفة بالتنفيذ، أنشئت لجنة توجيهية لنقل المسؤوليات في يوغوسلافيا السابقة. وتتألف اللجنة من موظفين مدنيين وعسكريين تابعين للأمم المتحدة، ومعهم ضابط الاتصال التابع لحلف شمال الأطلسي في قوات الأمم المتحدة للسلام، وتقدم المساعدة إلى الممثل الخاص للأمين العام في المسائل المتصلة بوكالات الأمم المتحدة وبرامجها التي تشترك في تنفيذ اتفاق دايتون وفي نقل المسؤوليات في البوسنة والهرسك من الأمم المتحدة إلى حلف شمال الأطلسي.

١٤ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أنشئت فرقة العمل المعنية بالتصفية، وهي تتألف من ممثلين من الموظفين المدنيين والعسكريين التابعين لقوات الأمم المتحدة للسلام، للقيام بتخطيط وتنسيق ورصد إقبال عملية "أنكرو" وإعادة تنظيم هيكل قوة الأمم المتحدة للحماية. وتواكب فرقة العمل تطور الحالة حيث ينصب اهتمامها في الوقت الحاضر على تقليص أنشطة قوات الأمم المتحدة للسلام، وإعادة تخصيص الأصول إلى العمليات الجديدة وبيع المعدات المملوكة للأمم المتحدة إلى القوة المكلفة بالتنفيذ. وتعمل فرقة العمل بتوجيهات الأمين العام المساعد لشؤون التنظيم بإدارة عمليات حفظ السلم.

١٥ - ويتولى فريق للتصفية يتكون أيضا من موظفين عسكريين ومدنيين مهمة الإدارة اليومية لإعادة تخصيص الأصول الى العمليات الجديدة ونقل المعدات من قوة الأمم المتحدة للحماية الى القوة المكلفة بالتنفيذ، بالإضافة الى إعادة الوحدات غير المنقولة الى القوة المكلفة بالتنفيذ الى بلدانها الأصلية. وسيتولى الفريق تحديد الممتلكات الزائدة ووضع ترتيبات مناسبة بشأنها وفقا للقواعد والاجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة.

ثالثا - البعثات الجديدة للأمم المتحدة

بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

١٦ - وعلى نحو ما أوضحت في تقريرتي المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1031)، تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتين رئيسيتين بموجب اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. فأولا، ستواصل الأمم المتحدة أنشطتها الإنسانية الحالية، وستتبع المفاوضات السامية لشؤون اللاجئين صدارة جهود إعادة اللاجئين والمشردين. وثانيا، ستتولى قوة شرطة دولية مساندة الأطراف في الاضطلاع بمسؤوليات إنفاذ القانون المنوطة بها على النحو المنصوص عليه في المرفق ١١ من اتفاق السلام، وبالوصف الوارد في تقريرتي آنف الذكر. وقد أذن المجلس بالقرار ١٠٣٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بإنشاء قوة شرطة دولية ومكتب مدني تابع للأمم المتحدة لمدة عام واحد، يخضعان لسلطة الأمين العام عن طريق منسق للأمم المتحدة. وسيشار الى هذه العملية من الآن فصاعدا باسم بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وستعمل قوة الشرطة الدولية والمكتب المدني تحت سلطة منسق الأمم المتحدة الذي سيكون الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والذي سيقوم بدوره بالتنسيق من الممثل الرفيع المستوى. كذلك وحسبما أشرت أيضا في تقريرتي (S/1995/1031) فإن ثمة ضرورة حيوية لاستئناف العمل الذي بدأه مركز عمليات الألغام التابع لقوات الأمم المتحدة للسلام. ومن هنا، فإنني أوصي بنشر عدد ملائم من الموظفين المدنيين من مركز عمليات الألغام في البوسنة والهرسك كجزء من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وسيضطلع مركز عمليات الألغام بأعماله بشكل متضافر مع حكومة البوسنة والهرسك ومع القوة المكلفة بالتنفيذ وسيستمر في أدائها الى أن تتمكن الحكومة من تحمل المسؤولية الكاملة عن عملية إزالة الألغام.

١٧ - وقد اتخذت عددا من الخطوات في سبيل إنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة في البوسنة والهرسك في أسرع وقت ممكن. فقامت بتعيين السيد أنطونيو بيدوي منسقا مؤقتا للبعثة في الفترة من ٥ الى ٣١ كانون الثاني/يناير، ثم خلفه السيد إقبال رضا الذي عينته ممثلا خاصا للأمين العام ومنسقا لعمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك اعتبارا من ١ شباط/فبراير. ومع نهاية ولاية عملية "أنكرو" استكمل نشر معظم المراقبين المتبقين في قوة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في كرواتيا. وفي الوقت الحاضر يوجد في البوسنة والهرسك ٢٢٣ مراقبا ينتشرون تحت إشراف منسق، هو السيد بيتر فيتزجيراد الذي وصل الى مسرح العمليات في ٢٩ كانون الثاني/يناير؛ ويجري نشر مزيد من المراقبين على وجه السرعة. وكثف مراقبو قوة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة دورياتهم على جانبي خط المواجهة في سراييفو وقاموا

بدور نشط في عملية التفاوض التي جرت من أجل الافراج عن ١٩ مدنيا احتجزتهم سلطات الصرب البوسنيين.

١٨ - ومع وصول أعداد اضافية من الأفراد الى مسرح العمليات يجري في الوقت الحاضر فتح مقر للقيادة ومواقع للدعم السوقي استعدادا لمزيد من نشر المراقبين الى مختلف مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلد. وستصبح المقار الاقليمية ودوائر قوة الشرطة الدولية جاهزة للتشغيل عندما يتاح لها الأفراد والتسهيلات المطلوبة مع إعطاء الأولوية لسراييفو. وسيبقى في زغرب على وحدة للتدريب والدعم تتبع الشرطة المدنية للأمم المتحدة من أجل القيام في الميدان بمسؤوليات استقبال ومباشرة الشؤون الإدارية للمراقبين التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي وقوات الأمم المتحدة للسلام. وحتى ٢٢ كانون الثاني/يناير، وصلت ردود ٤٢ دولة من مجموع ٥١ دولة اتصلت بها الأمانة العامة، عرضت فيها تقديم ما مجموعه ١٩٧٠ مراقبا للعمل في قوة الشرطة الدولية. ويتحم علي أن أشدد على الضرورة الملحة للقيام في أسرع وقت ممكن بنشر المراقبين في مسرح العمليات لمباشرة المهام العاجلة للشرطة المدنية على النحو الموضح في اتفاق السلام.

١٩ - ويجري في الآونة الحالية فتح مكاتب للشؤون المدنية في المناطق الصربية والتنقل بها حسب الضرورة داخل الاتحاد لكفالة وجود صلات مع الممثلين السياسيين للأطراف ودعم قوة الشرطة الدولية في جميع المقار والدوائر الاقليمية. ويمكن أن تسهم هذه المكاتب في عملية بناء الثقة التي يضطلع بها على الصعيدين المحلي والاقليمي، وستقوم بتزويد منسق الأمم المتحدة بالمعلومات والتحليلات وبصور الدعم الأخرى، وتمريرها من خلاله الى الممثل الرفيع المستوى.

إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

٢٠ - في الفترة المؤدية الى الانتشار الكامل للقوات العسكرية التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية، ستبدأ قدر الاستطاعة المهام المدنية للإدارة الانتقالية. وسيجري تعزيز الوجود الحالي للشؤون المدنية في المنطقة بإعادة نشر الأفراد الموجودين في الساحة بالفعل، على أن يتم تعزيزهم بموظفين اضافيين ذوي مهارات متخصصة، من أجل تولي مهام جديدة في مجالات الإدارة العامة، والقانون والانتخابات، والتعليم والمسائل الثقافية والاقتصادية. ومن المحتمل أن يقع مقر الإدارة الانتقالية في فوكوفار وسيكون هناك مكتب رئيسي في أوسيينك. وستكون هناك مكاتب أخرى في الأماكن ذات الأهمية الإدارية والسياسية، مثل بيلي ماناستير داخل المنطقة وفيكوفتشي خارجها. وبالإضافة الى ذلك، سيستخدم مكتبا الأمم المتحدة للاتصال في زغرب وبلغراد (انظر الفقرة ٢٤ أدناه) لكفالة التعاون الوثيق على جميع مستويات الحكومة. أما المهام ذات الشأن المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين فستضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتعاون وثيق مع مدير الإدارة الانتقالية. وفيما يختص بإجراء الانتخابات وفقا للفقرة ١٢ من الاتفاق الأساسي، فإن مدير الإدارة الانتقالية سيستطلع، في الوقت المناسب، مع المنظمات الدولية والدول المهتمة مدى ما يمكنها تقديمه من دعم للإشراف على الانتخابات المقرر إجراؤها في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

٢١ - والعمل جارٍ بالفعل للسير قدماً بعملية التعاون من خلال عقد اجتماعات مشتركة مع السلطات المحلية. وسيجري تكثيف الأنشطة الحالية لبناء الثقة، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الدوليين المهتمين الآخرين. وبوجه خاص، ستعقد اجتماعات مشتركة على الصعيد التقني فيما يتعلق بالتدابير التحضيرية لفتح دوائر الاتصال، بما في ذلك الطريق السريع بين زغرب وبلغراد، وخدمات الهاتف المحلية، والسكك الحديدية، وموانئ الأنهار والمطارات. وستولى أولوية عليا لإعادة الخدمات العامة وتشجيع التجارة المحلية. واللجان المشتركة هي بمثابة آلية استشارية تضم كلا الطرفين، ومن ثم فإنها تمثل الدعامة الرئيسية التي ينفذ بها مدير الإدارة الانتقالية المهام المدنية المسندة إليه في الاتفاق الأساسي. وسيجري حث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على تقديم مساهمات مالية وغيرها للمساعدة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي للمنطقة، بتنسيق من مدير الإدارة الانتقالية. وسيضطلع مركز عمليات الألغام التابع للإدارة الانتقالية بتقييم حالة الألغام ووضع المقترحات المناسبة. وبالتعاون مع إدارة الشؤون الإنسانية، ستطلب مدير الإدارة الانتقالية من المجتمع الدولي تقديم المساعدة لبرنامج إزالة الألغام المقرر تنفيذها في أثناء الفترة الانتقالية.

٢٢ - وسيكون دور الشرطة بالغ الأهمية. وسيجري، تحت سلطة مدير الإدارة الانتقالية وبرصد من الشرطة المدنية للأمم المتحدة، انتقاء رجال شرطة محليين محنكين من الجانبين للالتحاق بقوة الشرطة الانتقالية وسيجري تنظيم برنامج تدريبي في هذا الصدد. وستدعو الحاجة إلى أن تكون هذه القوة مدربة بالكامل وجاهزة للعمل قبل بدء التجريد من السلاح من أجل توفير الثقة والأمن داخل المنطقة. ولا أكون مبالغاً إذا أكدت على أهمية قيام الدول الأعضاء بإتاحة أعداد كافية من الراصدين الرفيعي المستوى التابعين للشرطة المدنية للأمم المتحدة لتلبية هذه الحاجة الهامة.

٢٣ - كما ستقوم الإدارة بحملة إعلامية قوية لتعزيز الفهم الكامل لأهداف الإدارة الانتقالية وأولوياتها.

مكتبا الأمم المتحدة للاتصال في زغرب وبلغراد

٢٤ - بالنظر إلى الطابع المترابط لحالات مختلف مناطق يوغوسلافيا السابقة وبسبب أهمية سياسات حكومة كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بالأحداث الحاصلة، داخل المنطقة، اعترم الاحتفاظ بمكتبي الاتصال في بلغراد وزغرب اللذين سيكونان مسؤولين أمام مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وستمثل المهمة الرئيسية لهذين المكتبين في توفير الدعم السياسي والإعلامي لجميع بعثات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة. وسيقيم كل مكتب من مكثبي الاتصال علاقات مع الحكومة المضيفة له فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالبعثات؛ ونقل المعلومات ذات الصلة (بما في ذلك تقارير وسائط الإعلام) إلى مقر الأمم المتحدة وإلى البعثات الثلاث؛ والاضطلاع بمهام اتصال بالنيابة عن البعثات؛ وتوفير التقييمات والمشورة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في المنطقة؛ وتوفير إعلام دقيق وحسن التوقيت بشأن أنشطة الأمم المتحدة إلى وسائط الإعلام المحلية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، سيشتمل مكتب الاتصال في بلغراد على وحدة عسكرية صغيرة لتولي وظائف مراقبة الحركة للتحركات البرية والجوية على حد سواء وإقامة اتصال بالأركان العامة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا الصدد،

يفترض أن تمنح الحكومة الاتحادية الأمم المتحدة وأفرادها وممتلكاتها وأموالها وموجوداتها، الامتيازات والحصانات اللازمة المستمدة من الفقرة (١) من المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، والمبادئ الاعتيادية والأعراف السارية على عمليات حفظ السلام والعمليات المماثلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد بدأت المفاوضات مع حكومة كرواتيا لمد نطاق اتفاق مركز القوات الحالي ليشمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية ومكتب الاتصال المقترح في زغرب.

رابعاً - ترتيبات الدعم الإداري

٢٥ - أظهر استعراض تفصيلي لمسألة إنشاء هياكل دعم إداري مستقلة لكل من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أنه لدعم سير أعمال العناصر الأساسية للبعثات، يتحتم الاحتفاظ في الوقت الحالي بهيكل الدعم الإداري القائم على أساس مركزي والمنشأ حالياً في قوة السلام التابعة للأمم المتحدة. وستقام في وقت لاحق إدارات مستقلة في البعثتين دون إعاقة العمل الرئيسي.

٢٦ - ومن المزمع أنه، بالإبقاء التدريجي للترتيب المتعلق بمقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، سيدخل هيكل الدعم الإداري للبعثة مرحلة انتقال، يضطلع بتنفيذها مكتب انتقالي لعمليات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة، يقع في زغرب؛ وستتمثل مهمته في توفير الدعم الإداري بجميع جوانبه إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وكذلك إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلكا، ومكتبي الاتصال في زغرب وبلغراد، وكلما اقتضى الأمر، قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. وجنبا إلى جنب مع هذه المسؤوليات، سيساعد المكتب الانتقالي في بناء هياكل دعم إداري مستقلة للبعثات الجديدة وسيؤدي مهام التصفية الإدارية لعملية "أنكرو"، وقوة الأمم المتحدة للحماية وقوات السلام التابعة للأمم المتحدة.

٢٧ - ومن المقرر أن يتم الإبقاء على الهيكل الحالي، ومستوى ملاك الموظفين، والموارد المادية لشعبة الإدارة بقوات الأمم المتحدة للسلام لدى نقلها إلى المكتب الانتقالي لفترة لا تتجاوز خمسة أشهر (حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦)، مع مراعاة الجدول الزمني لنشر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويتضمن جزء من هذا الهيكل فريقاً عسكرياً للتصفية يتوقع أن ينجز مهامه بنهاية آذار/مارس ١٩٩٦. ومع إقامة الهياكل الأساسية المنفصلة للدعم الإداري في البعثات الجديدة، سينقل إليها الموظفون والموجودات التي في حوزة المكتب الانتقالي بالسرعة التي تتيحها الأحوال على أرض الواقع، بما في ذلك توفر حيز مناسب للمكاتب ومرافق لتمكينها من الاضطلاع بعمليات إدارية مستقلة بنهاية الفترة الانتقالية، وبعد ذلك، ستدمج مهام المكتب الانتقالي ضمن مهام فريق تصفية قوات الأمم المتحدة للسلام وسيقوم أقل عدد من الموظفين بالانتهاء من التصفية الإدارية لبعثات الأمم المتحدة السابقة في المنطقة.

٢٨ - ولأسباب تتعلق بفعالية التكلفة، من المتوخى أن تظل بعض عناصر الدعم الإداري لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية، مثل مركز رصد شبكة الاتصالات الرئيسية، ومستودع قطع الغيار والخاصة بالنقل، وربما الدعم الجوي المدني، محتفظة بطابعها المركزي وأن يتم إلحاقها بإحدى البعثات الجديدة في المنطقة لأغراض تتعلق بالإدارة والميزانية.

ملاحظات

٢٩ - ظلت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بلدان يوغوسلافيا السابقة تعمل لمدة أربع سنوات تقريباً دون كلل وفي أحوال خطيرة وغير مؤاتية، وبموارد غير كافية في كثير من الأحيان وفي إطار ولايات معقدة وقاسية. فقد كان أفراد حفظ السلام المزودون بالأسلحة الخفيفة والمدنيون غير المسلحين يوفدون إلى مناطق تجري بها أعمال حربية، حيث ساعدت جهودهم الشجاعة في إنقاذ حياة أعداد لا تحصى من البشر وفي تخفيف معاناة السكان المدنيين. وفي الوقت نفسه، اتضح أن أي بعثة لحفظ السلام لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا بدعم مستمر والتزام من المجتمع الدولي عن طريق توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ ولايتها، وبتعاون كامل من أطراف النزاع.

٣٠ - ومع ذلك؛ ومع نشوء الزخم الذي تحقق من اتفاقات السلام في دايتون والاتفاق الأساسي لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية، فإن من دواعي السرور أنه تم الاعتراف بقدرة الأمم المتحدة وخبرتها وأنه أسندت إلى البعثات الجديدة مهام مناسبة كجزء من جهد دولي جماعي لإقرار السلام في منطقة لم تعرف سوى الحرب. ومع ذلك، فلا يزال توفير موارد كافية ومناسبة لبعثات الأمم المتحدة هذه مسألة بالغة الأهمية. وما يهمني بوجه خاص هو أن الجهود الدولية الضخمة التي تبذل في البوسنة والهرسك ينبغي ألا تلمس الحاجة إلى توفير موارد كبيرة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية في كرواتيا أو تحول الأنظار عن تلك الحاجة. فالفشل في كرواتيا لن تكون له آثار مدمرة بالنسبة للسكان المحليين فحسب، بل قد يقلل أيضاً من شأن العمليات الدولية في البوسنة والهرسك أو يؤدي إلى إخفاقها، مما يفسح المجال لاستئناف الصراع العسكري بعد انسحاب القوة المكلفة بالتنفيذ. قرار المجلس الذي أذن بقوة قوامها المبدئي ٥ ٠٠٠ فرد لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسرميوم الغربية يشير بوضوح إلى أن البعثة لا يمكن أن تنجح إلا إذا لقيت تعاوناً مستمراً من الأطراف. وفي هذا السياق، يمكن أن يكون الاعتراف المتبادل بين جمهوريتي كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أهم عامل لضمان التحول السلمي للمنطقة وقدرة جميع اللاجئين والمشردين على العودة الطوعية إلى ديارهم.

٣١ - وفي كرواتيا، تقع على عاتق الحكومة المسؤولية الأساسية عن حماية حقوق الإنسان لجميع سكانها؛ عن قيام الأقليات. وبانتهاء بعثة "أنكرو"، يصبح الآن من واجب المنظمات الأخرى والمؤسسات الإقليمية مواصلة تلبية اهتمامات المجتمع الدولي فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان للأقليات. إذ أن احترام حقوق

الإحسان هو الحجر الأساسي لبناء الديمقراطية والاستقرار والمقبولية الدولية لجميع الدول. وإنني أعتزم مواصلة إعداد تقارير عن حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء دول يوغوسلافيا السابقة، بالاعتماد على العمل المستمر لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمقرر الخاص وفقا لولاية كل منهما.

٣٢ - وفي البوسنة والهرسك، يشكل احتمال حدوث نزوح صربي جماعي من أجزاء من سراييفو قبل عودتها إلى السيطرة الحكومية بموجب اتفاق السلام مصدر قلق متعاظم. وإنني آمل أن يسهم تضافر الوجود الدولي والجهود الدولية، إلى جانب الدعم الكامل والضمانات والإجراءات التي يعول عليها من جانب الحكومة، في بناء قدر كاف من الثقة من أجل بقاء هؤلاء الصرب ومن أجل عودة الذين غادروا منهم. وفي هذا السياق، فإن ممارسة تدمير الممتلكات قبل المغادرة عملية تنم عن قصر النظر وغير مستصوبة، لأنها تحد من احتمالات العودة وتقلل فرص دفع تعويضات عن الممتلكات التي تترك وتدمر بشكل طوعي.

٣٣ - إنني أشعر أيضا بالقلق لاستمرار الصعوبات على أرض الواقع في تشكيل الاتحاد ككيان له مقومات البناء ويسوده الوثام. ومن حيث يبدو أن هناك التزاما كاملا على المستوى الحكومي الدولي من أجل كفالة نجاح الاتحاد، فإنه يتطلب رعاية مستمرة وتشجيعا ودعما على الصعيد المحلي لكي يعمل بوصفه إحدى دعائمي اتفاق السلام. ومن شأنه إقامة وجود يتمتع بالخبرة تابع للأمم المتحدة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، يعمل بالتعاون الوثيق مع القوة المكلفة بالتنفيذ والممثل السامي أن يقدم مساهمة كبيرة في القضية المشتركة.

٣٤ - ولدى اتخاذ الترتيبات اللازمة المتعلقة ببعثات الأمم المتحدة الجديدة المنشأة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٠٣٥ (١٩٩٥)، و ١٠٣٧ (١٩٩٦) و ١٠٣٨ (١٩٩٦)، أعتزم الاحتفاظ بعدد كاف، ولكنه ضئيل ويتسم بفعالية التكاليف، من الموظفين، يتناسب مع ولايات البعثات الجديدة. وأقترح إلغاء وظيفة الممثل الخاص للأمين العام ليوغوسلافيا السابقة والإلغاء التدريجي لمكتبه بنهاية شباط/فبراير، مع إسناد ما يتبقى من دعم سياسي ومهام اتصال في كرواتيا إلى مكتب الاتصال الجديد في زغرب. وفي هذا السياق، أود أن أنوه بعمل السيد كوفي أنان، ممثلي الخاص بيوغوسلافيا السابقة، في تخطيط وإنشاء الهياكل الجديدة، وفي تنسيق نقل المسؤوليات إلى القوة المكلفة بالتنفيذ، وفي العمل مع العدد الضخم من الأفراد والمنظمات الذين يعملون على إرساء السلام في دول يوغوسلافيا السابقة. كما أود أن أسجل تقديري البالغ لجميع الرجال والنساء الذين قاموا بخدمة قضية الأمم المتحدة على خير وجه في تلك البلدان.

— — — — —